مبنية على الروايتين في وقوع الثلاث بذلك على الزوجة الواحدة لان الاستغراق
في الطلاق يكون تارة في نفسه وتارة في محله وقد فرق بينهما
بل عموم المصدر لافراده اقوى من عموم المفعول لانه لا يدل على افراده
بذاته عقلا ولفظا وانما يدل على مفعوله بواسطة فلفظ الاكل والشرب
مثلا يعم الانواع منه والاعداد ابلغ من عموم المأكول والمشروب
اذا كان عاما فلا يلزم من عمومه المأكول والمشروب اذا كان عاما
فلا يلزم من عمومه لافراده وانواعه عمومه لمفعوله وقوى
ابن العباس في موضع آخر وقوع الطلاق بجميع الزوجات دون وقوع
الثلاث بالزوجة الواحدة وفرق بان وقوع الثلاث بالواحدة
محرم بخلاف وقوع الطلاق بالزوجات المتعددات واذا قلنا بالعموم
فلا كلام وان لم نقل به فهل يتعين واحدة بالقرعة او يخير بتعيينه
على روايتين والفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام
مضمر يعود وبسكوت لم يكن فضلا مانعا من صحة الاستثنا
والاستثنا والشرط اذا كان بسؤال سائل وكل هذا يدل الرواية
الاخرى وهو انها ما دامت في ذلك الكلام قبله انه يلحق به ما يغيره
فيكون اتصال الكلام الواحد كاتصال الايجاب بالقبول والاشتراط
في الاستثنا والشرط والعطف الميز والاستثنا بالمشيئة حيث ترد
ثم ذكر ان يسمع نفسه اذا تلفظ به قال ابو العباس تأملت نصوص
الامام احمد فوجدته يامر بالعتق الرجل زوجته في كل يمين حلف
الرجل عليها بالطلاق وهو لا يدري اهو بار فيها او حانث حتى
يستيقن انه بار فان لم يعلم انه بار اعتق لها ابدا وان علم انه بار
في وقت وشك في وقت اعتق لها وقت الشك نص على فروع
هذا الاصل في مواضع منها اذا قال لامرأته ان كنت حاملا فانت

طالق

طالق فانه نص على انه يعتق لها حتى يتبين انها ليست بحامل ولم
يذكر القاضي خلافا في انه يقع من وطيها قبل الاستبرا ان كانت قد
وطاها قبل اليمين وتلخص من كلام القاضي انها اذا لم تحض ولم
يظهر بها حمل فهل يحكم ببراءة الرحم بحيث يجوز وطؤها بتبين
ان الطلاق تم بمضي تسعة اشهر او ثلاثة اشهر على وجهين
وهذا انما هو في حق من تحيض وتحمل واما الايسة والصغيرة
فان الواجب ان تستبرا بمثل الحيضة وهي ثلاثة اشهر او شهر
واحد على ما فيه من الخلاف او يقال يجوز وطيها هذه قبل الاستبرا
لانا قد منا ان تكون حاملا هذا هو الصواب وكل موضع يكون الشرط
امرا عدميا يتبين فيما بعد مثل ان يقول ان لم يقدم زيد او لا
يقدم في هذا الشهر ونحو ذلك فلا يجوز الوطي حتى يتبين
ومنها اذا وكل وكيلا في طلاق زوجته فانه يعتق لها حتى
يدري ما فعل وحمله كلام القاضي على الاستحباب والوجوب متوجه
ومنها اذا قال انت طالق ليلة القدر فانه يعتق لها اذا دخل
العشر الاواخر لامكان ان تكون ليلة القدر اول ليلة وحمله
القاضي على المنع ومنها اذا قال انت طالق قبل موتي بشهر فانه
قال يعتق لها ابدا وحمله القاضي على الاستحباب ومنها مسئلة
ان كان هذا الطائر غرابا فامرأتي طالق ثلاثا وقال اخر ان لم يكن
غرابا فامرأتي طالق ثلاثا وطار ولم يعلم ما هو فانها يعتق لان
نساءها حتى يتبينا وحمله القاضي على الاستحباب وما كان
من هذه الشروط ما يؤمن استبانته او من استبانته
وثم ما لعل موقعهم ذكر القاضي في مسئلة الطائر ان ظاهر
كلام الامام احمد يقتضي الحنث وتعليل القاضي في مسئلة انت طالق

Copyright © King Saud University